مجالات الدور التركي في أفريقيا

أ.م.د.عامر علي راضي العلاق(*)

المقدمة

ظلت أفريقيا تتمتع بثقل كبير وأهمية لايمكن إغفالها دفعت فضول الكثير من الباحثين في محاولة لكشف أسرار هذا الاهتمام, رغم تردي الأوضاع فيها,وكلما جاء ذكرها قفزت الى الأذهان صور المآسي بمختلف أشكالها،على انها قارة يكمن في جوفها إمكانيات كبيرة واعدة من المواد الخام ذات الحاجة المتزايدةاليها, ورقعة شاسعة من الأراضي الخصبة ووفرة من المياه يمكن جعلها تتصدر قائمة الإنتاج العالمي زراعيا,وهي القارة التي تطل على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة وتقع في مركز فضائات إستراتيجية عديدة مما يجعل منها موضع اهتمام كبير, ولم تهمل القوى العالمية هذا الجزء من العالم الذي حققت بعضها به وجوداً استعمارياً تنافسياً,ثم أصبح محدوداً أستند على دوافع ومعطيات خاصة, ما برح ان توسع هذا الوجود بعد انتهاء الحرب الباردة ليصبح انغماساً مكثفاً, والاستحواذ على مناطق نفوذ جديدة عبر شعارات التجارة والمساعدات والاستثمار, ولا شك ان هذا الوجود التنافسي والتحديات الكثيرة التي تواجهها القوى العالمية في أفريقيا قد فتحت المجال واسعاً أمام دولاً أخرى خاصة الأتراك (الذين نحن بصددهم) للتفكير ربما في إعادة تحقيق حلمهم العثماني على الأرض الإفريقية والذي ينفيه بعض الساسة الأتراك ، اذ ان نمط الإسلام التركي المعتدل الذي يتوأئم مع التقاليد الديمقراطية الغربية ونمط اقتصاد السوق يقدم نموذجاً يحتذى به مسلمي أفريقيا وغيرهم دون عُقّدّ، وعليه فان مدارس ومساجد كثيرة يقوم على إدارتها أتراك في مختلف أنحاء أفريقيا لاتثير أي مخاوف افريقية, ويبدو ان تركيا تريد حصتها في أفريقيا كقوة صاعده بنفس جديد يليق بها بعيدا عن دوائرها القلقة والمستعصية وموازة الدور الإسرائيلي والإيراني في أفريقيا, وان لا تستمر في المستوى المنخفض والحضور الخافت الغير مؤثر في المحيط الإقليمي, اذ أشار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في

(*) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جهاز الاشراف والتقويم العلمي.

زيارته الى شرق أفريقيا عام2014 (ان البعض جاء الى أفريقيا من اجل الذهب لكن تركيا أتت لأفريقيا لكي تضمد الجراح).

لذالك تحاول ان تجيب هذه الدراسة على فرضية مضمونها ان الساسة الأتراك يطمحون بفعل سياستهم الخارجية الهادئة ان تكون بلادهم محل ثقة لصيانة الأمن ورفيقا للتنمية الاقتصادية وحليفاً في هزيمة الاختلالات في أفريقيا ، لكونها النموذج الذي يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للغرب عموما وأمريكا خصوصاً.ولإغراض بحثية فان الدراسة ركزت على دول جنوب الصحراء الأفريقية دون دول أفريقيا الشمالية حتى وان جاء ذكر بعضها فلدواعي ملزمة.

ان ابرز ما ستثيره الدراسة التساؤلات الآتية:-

1-كيف ومتى بدأ الاهتمام التركي في أفريقيا؟

2- هل ان تركيا في حركتها هذه تحاول تفعيل مكانتها وموقعها الاستراتيجي بعد ان استقلت ساستها الخارجية وازداد نفوذها وقوتها ؟

3- ماهي مجالاتها ومعوقاتها؟

ومن اجل الإجابة عن هذه التساؤلات لابد من تسليط الضوء على السياسة الإقليمية التركية بصورة عامة وملامح الحالة الإفريقية وذالك من خلال العناوين الآتية:-

اولاً-السياسة الإقليمية التركية الجديدة.

ثانياً-العوامل المؤثرة في السياسة التركية تجاه أفريقيا.

ثالثاً-مجالات نجاح السياسة الإقليمية التركية تجاه أفريقيا.

ونظراً لندرة الدراسات حول هذا الموضوع وبخاصة حول أفريقيا والذي أصبحمنسياً لو لم تنشأ حالة تصارعية هنا وهناك داخل هذه القارة ولحداثة قوة العلاقات التركية الأفريقية التي أخذت شكلاً آخر عما كانت عليه قبل عقود من الزمن بمعنى انه مازال قيد الدراسة والتقييم والتقييس.

اولاً- السياسة الاقليمية التركية الجديدة

شهدت الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردةمتغيرات كبيره , كان لها تأثير كبير على تركيا وخاصة على دورها في التحالف الغربي, وردة فعلها كانت انتهاجها سياسة أكثر فاعلية في المناطق الإقليمية المحيطة بها وفقاً لمقتضيات المصلحة التركية البحتة , وانطلاقاً من

رؤية الترابط الوثيق من استمرار نظرة الغرب لها كحليف و بين توسيع نفوذها الإقليمي مع وضع التجارة والاقتصاد في أولويات سياستها الخارجية[1].

حيث أشار وزير خارجية تركيا آنذاك احمد داود اوغلو في لقاء مع صحفيين أتراك (ان بوصلة تركيا لم تتغير ولا تزال جزءاً من الغرب وان مستقبل تركيا هو الانضمام الى الاتحاد الأوربي) وقال أيضا (ان تركيا لن تكون ابدا دولة مواجه مع اي محور ضد محاور أخرى وتركيا سوف تكون بنفسها محوراً قائماً بذاته) [2] بما يعني ان تركيا لم تغادر المنظومة الغربية الإسرائيلية لكنها لم تعد فيها بالشروط والذهنية السابقة[3].

على حين كانت تركيا تتفتح على عالمها الشرقي وفضائات ثقافتها الأصلية وهويتها فكانت علاقتها جيده مع العرب والمسلمين , وانفتحت على جوارها المباشر مغلبة مصالحها الوطنية المرتبطة بتعدد جواراتها , منطلقه من تصفير مشكلاتها مما جعلها تتحول الى دولة مميزة في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز ومحور لحركة عالمية تتصل بعدد كبير من القضايا وتخلق مجالاً واسعاً لحضورها ونفوذها وتأثيرها الذي امتد من بحر الادرياتيك الى سور الصين عندما قامت بمناورات عسكرية مشتركة مع الصين الذي هو بلد بعيد وما زال نظامه شيوعياً [4].

وايضاً عرفت تركيا بدورها الحيوي في قضايا المنطقة وبخاصة (الدور الوسيط) والذي هو أهمأدوات حكومة حزب العدالة والتنمية التركي ، لتعزيز حضورها في المناطق الإقليمية المحيطة بها، وقد اتسم هذا الدور بالحيادية والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة وهذا لايعني انحيازها في بعض القضايا الذي تراه انسانياً او حقاً او عدالة، رغم أنه لايمكن التعويل على مواقف الدول[5] .

لذالك كان سلوك تركيا مؤخراً في المنظمات الدولية الغربية قد اخذ اتجاهاً آخروأصبحت لاتعتبر نفسها أداة عمياء لا إرادة لها في أيدي المصالح الغربية[6] .

اذأصبح الإجماع القومي حول السياسة الخارجية مهمتها الاولى حماية تكامل البلاد وممارسة اكبر قدر من التحفظ وضبط النفس اتجاه اي شكل من التورط العسكري خارج اطار حلف شمال الاطلسي التي هي عضوا فيه، واعتبر ذالك احد ثوابت النخبة السياسية التركية اذا

لم تكن تهديدات موجه نحو تكامل البلاد القومي، لذلك تتركز انظار السياسة التركية على تطورات المناطق المجاورة مباشرة لها، ومنع تطور سلبي موجه للمصالح الغربية مع تركيا[7].

يعني ذالك ان سياسة تركيا الحديثة قد تأسست على مراجعة خيارات الاسلاف والبحث عن صيغ جديدة تنتهج فيها سياسة متوازنة تضمن لها مواصلة مسيرتها نحو اوربا في الوقت ذاته تحقق فيه مصالحة مع نفسها اولاً ومحيطها الإسلامي ثانياً[8].

عندها نجد كثرة التحركات التركية الإقليمية والتي تجري في كل الاتجاهات وذات الفعالية غير المسبوقة في نمطها، اذ هي تحركات لاترتبط بأحداث آنية , بل تحركات إستراتيجية ستضل بحاجه دائماً للمتابعة والفهم والإدراك مخالفة تماماً لما جرت عليه الحركة التركية منذ الحرب الباردة, وهي في مجملها تحركات تسويات وتنمية لامشروع حروب وتوتر، بل تسعى الى ان تكون مركز إقليمي مسيطر يجمع دولاً لاتجتمع الا عبر تركيا وفق شبكة من المصالح المتبادلة[9].

حينها نفى الرئيس التركي السابق عبد الله غول سعي تركيا لإحياء العثمانية بالسياسة الخارجية ، مبيناً(انه من الطبيعي جداً لبلد يحمل هذا القدر من المسؤولية في المنطقة ان يقيم الإمكانيات الجيبوليتكية الراهنة, وان ما يقال عن نزعة عثمانية او أحياء العثمانية ومشابهها, ليس واقعياً اليوم) وأضاف (في الماضي كانت كل المنطقة جزء من الامبراطورية العثمانية, اما واقع اليوم فمختلف كثيرا وهذا يسري على الإمبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس (بريطانيا) كما يسري على الأتراك)[10]

فيما رسم وزير خارجية تركيا السابق احمد داود اوغلو أفكارهوأسس مفاهيم جديدة للسياسة التركية افرغها في كتابه (البعد الواحد) موضحاً (انه محاولة جديدة لتركيا يجعلها مرشحة لاداء دور مركزي وان تصبح قادرة على أنتاجالأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض وقادرة على منافسة مستقبل اوربا داخل محافل اوربا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوربية)[11].

وقد اضاف ان تركيا لها دور عالمي يعكس تاريخها وعمقها الاستراتيجي وعليها ان تتبنى الانفتاح على الجميع وتعدد البعد ، والمقصود هنا الابتعاد عن التوترات واحلال

العلاقات التعاونية محلها، وأن لاتكون تركيا دولة ازمات بل دولة كبيره تحترم ارائها اقليمياً وعالمياً بدأ من الاحتباس الحراري وانهاءً بالفضاءات المحيطه بها[12].

نقف هنا عند بعض المسلمات الا وهي ان المشاركة الفعاله في ترتيب المنطقة ورسم تصورها المستقبلي ليس بالأمر المستجد، ولكن الجديد فيه المدى الذي ستندفع فيه تركيا والذي لن يقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية بل يتعداه الى الجوانب الأمنية لكون تركيا تمثل موقعاً استراتيجياً حساساً، لذلك تتميز تركيا بمقدرتها على التعامل مع الدول الإسلامية والعربية ومع جوارها من خلال مسالك وأساليب متنوعة دون المساس بارتباطاتها ومصالحها مع الدول الغربية وفق المبادىء العليا التي أسس دعائمها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال اتاتورك[13].

وأيضا نقف هنا عند نقطة أخرى الاوهي عندما نلمح الى ان تكرار خطاب العثمنة في الأدبيات التركية بات يعطي نتائج سلبية ومعاكسة للتوجهات التركية وتنسحب على أي سلوك له طابع مذهبي من هنا او هناك ويدخل أي فرصة للتعاون في دائرة الشكوك والفتنه والخطر[14].

لذالك لكي تبقى تركيا ملتزمة بالثوابت التي شكلت المعالم الرئيسية للدور الإقليمي الجديد أن تحرص على[15]:-

1- ان تكون طرفاً فاعلاً في شؤون المنطقة وتطوراتها , بما يعني دور الدولة المنتمية للإقليم وليس الخارجة عنه او الانطلاق فقط من منظور الجوار الإقليمي.

2- القيام بدور الموازن الإقليمي الذي يلقى القبول من كل الإطراف وعدم التورط في الصراعات البينية وانتهاج سياسة التهدئة وليس تأجيجها ، وهذا الدور سوف يلقى قبولاً من الولايات المتحدة الأمريكية كونه يحرص على استمرار دعم العلاقة مع إسرائيل بشكل يسمح لتركيا ان تقوم بادوار وساطة مقبولة.

وعليه فأن الدور التركي قد أعتمد على أسس وثوابت في دعمه منها[16] :-

1. التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.

2. قدمت تركيا نموذجاً باعتبارها اكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت التي هي بحاجة الى موارد الطاقة.

3. التوفيق بين الحداثة ومقتضيات المجتمع من ناحية ومسألة الهوية بجذرهاالتاريخي والثقافي والديني في أطار مقبول دولياً وإقليميا.

4. الفصل بين مهام الدولة والحزب الحاكم.

5. حفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع أمريكا والغرب , وامتلاكها مساحات تأثير متزايدة في سياسات المنطقة عبر دور (صانع السلام).

وعلى ارض الواقع نجد تركيا تتوسط في العديد من الأزمات الموجودة في محيطها وتنشيط دورها في المؤسسات الإقليمية والدولية, ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعةللأمم المتحدة والانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم[17].

وبطبيعة الحال هناك بعض الدول في الشرق الأوسط تدعم بقوه الدور التركي كونه يقوم بالأساس على رؤية ثقل مكافئ للحضور الإيراني, ومن جانبها تسعى تركيا لضمان هذا التوجه عبر خطوط متوازية هي[18]:-

1. استيعاب إيراندبلوماسياً وتبادل منافع اقتصادية وعلاقات حسن جوار عبر حوار سياسي هادئ وعرض وساطة بين إيران والولايات المتحدة حول الملف النووي الإيراني.

2. إضعاف دور إيران الإقليمي عبر محاولة حشد الأطراف العربية المعتدلة.

3. دفع أطراف أخرى متحالفة مع إيران بالتدريج مثل سوريا, وكانت تركيا وحتى وقت قصير راعية للمفاوضات مع إسرائيل ، وبإمكانها ترجيح كفة مشروعات على أخرى.

الرؤية الامريكية للسياسة التركية

تمثل تركيا احد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في المنطقة بسبب البعد الجيوستراتيجي الذي تتمتع به والذي أعطاها ميزة تنافسيه ، وقدرتها على تقديم نفسها للغرب باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الحساسية والأهمية للولايات المتحدةالأمريكية والغرب معاً، من خلال اعتبارات يكون أهمها[19]:-

1. الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود والبحر المتوسط.
2- تعتبر تركيا ممراً احتياطياً لإمدادات الطاقة من دول أسيا الوسطى الى أوربا عبر خط (باكو-جيهان) كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر اوكرانيا .
3- أهمية تركيا كنافذة تطل على محاور ذات أهمية خاصة بالنسبة الى الولايات المتحدة مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان, ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوربا حتى الهند وروسيا.
4- تعتبر تركيا نموذجاً لدوله ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة الذي يحسنَّ الصورةالأمريكية في المنطقة.

عند ذلك وجدت تركيا دعم وترحيب غربي وأمريكي لدورها الجديد في المنطقة من شانه ان يحقق مزايا عديدة, دون إغفال حقيقة ان لايكون لتركيا دور مهم وفعال للإسهام في معالجة قضايا المنطقة وحلها دون الرضا الأمريكي ودون الاتفاق على مبادئأساسية ورؤيا مشتركة وتعاون حتى يكون ايجابياً ومثمراً[20].عندها تحدثت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر بتاريخ 4/4/ 2009 أبان زيارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما الى تركيا حيث أوضحت ان الرئيس اوباما احسن صنعاً في قراره زيارة تركيا..... لان الولايات المتحدة تحتاج الى التعاون التركي في أفغانستانوإيران والعراق وفي جهود التوسط في السلام بالمنطقة، حيث استطاعت تركيا وضع نفسها في تطورات وهموم العالم الإسلامي، ويجعل من تركياجسراً لابديل عنه في العلاقة بين العالم الغربي والعالم الإسلامي[21].

وبطبيعة الحال فأن قاعدة هذا التصور يرتكز على ان تركيا دولة محورية في الشرق لنفسها ولامتدادها الجغرافي وكذالك للغرب أيضا الباحثين عن الاستقرار وإدراكهم أن تمر سياساتهم في المنطقة عبر تركيا, كونها مهيأة تاريخياً وحضارياً ودينياً وجغرافياً للتحدث بعمق وصراحة مع الجميع وبكل القضايا وشؤون وشجون المنطقة بما فيها إسرائيل، وبالمقابل فأن الأتراك بهذه المقاربة الحقيقية وليست مراوغة تكتيكية باعتبار ان تركيا ماكانت لتصل الى ماوصلت اليه من مكانة ودور لولاإدراكها للبعد المؤسسي للدولة المرتكزة على قاعدة ديمقراطية مدعومة من الشعب الذي تزداد عملية انخراطه في ممارسة السياسة والسلطة بمقدار ماتزداد عوامل الجذب والإغراء الاقتصادي والحريات العامة التي توفرها الدولة له[22].

2- العوامل المؤثرة في السياسة الاقليمية التركية تجاه أفريقيا

ان ما تقدم من عرض يؤكد ان تركيا ترى نفسها انها لم تخرج عن أهم ركائز سياستها الخارجية وهي أنها وسيط منصف يعمل على بناء السلام في المنطقة، وبقدر تعلق الأمر بالقارة الإفريقية، فقد بنت سياستها الخارجية على فكر دبلوماسي يتسم بالفاعلية والواقعية في آن واحد، يأخذ بالحسابات خصوصية وطبيعة القارة، فالدول فيها لاتمثل الا البنية العليا للسياسة، أما البنية العميقة فهي القبائل والانثولوجيا السياسية لهذه المجتمعات[23].

ولو تمعنا أكثر في الطروحات التركية نجدها تسعى الى وقف مسلسل الحروب وتوتير أوضاع المنطقة على اعتبار ان مشروعها هو مشروع (تسويات لا مشروع حروب وعنف) لذلك تحاول جاهدة ترتيب الإقليم من حولها، وبالدقة تحويل وضعها الى ميزة إستراتيجيةلتصبح وصلة التنمية بين الغرب والدول الأخرى وجسر للطاقة بين العراق وإيران والدول الأوربية والتمدد بنفوذها ونشاطها الى فضائات أخرى، وهذا الأمر قد يزعج إسرائيل بشدة لانه يقضي على حالة اللاتوازن القائمة لصالحها منذ عقود[24].

وبجميع الأحوال فأن تركيا بعد ان أدركت انه لاأمل لها في دخول الاتحاد الأوربي كعضو كامل العضوية كما كانت تأمل رغم انها كيفت سياستها الداخلية والخارجية بما يتفق مع مفاهيم ومعايير الاتحاد الأوربي الى حداً ما, ولو أنها تباطأت في الآونةالأخيرة مثل دعمها لمنظمة حماس وبرودة العلاقات مع إسرائيل نتيجة الممارسات الإسرائيلية في غزه وغيرها، وهذه الأمور يشجعها الاتحاد الأوربياملآ في صرفها عن الإلحاح في مسألة العضوية[25].

وإزاء ذالك فقد شهدت المنطقة مؤخراً حضوراً تركياً ملموساً مقارنه بما كانت عليه و يمكن ملاحظته في تعظيم دورها في الشرق الأوسطوتطوير علاقتها الثنائية وتفاعلها مع المنظمات الإقليمية ووصولها مكانة جعلت منها دولة مسموعة الكلمة لدى المجتمع الدولي حول مشكلات المنطقة، من خلال سياستها الخارجية الجديدة التي طورها وابرز أسسها الأستاذ الأكاديمي احمد داود أوغلو بعد ان عين مستشاراً لرئيس مجلس الوزراء عند تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة في تركيا عام 2002 ثم أصبح وزيراً للخارجية عام 2009 ثم رئيساً

للوزراء عام 2014 وقد وصفت رؤيته للسياسة الخارجية التركية وارتكزت على مبادئ موروثاتها التاريخية والثقافية كي تكون سياسة فعاله ومن هذه المبادئ:-

1- التوفيق بين الحريات والأمن ومن خلاله نجحت تركيا في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهذا ماجعلها نموذجاً لبلاد أخرى.

2- تصفير المشكلات وإخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات الى صورة بلد ذي علاقات مع الجميع.

3- أتباع سياسة خارجية متعددة البعد والمسالك، وهي رؤية صائبة في ضل الظروف الدولية المتحركة التي تجعل سياسة ذات بعُد واحد ليست ذات جدوى عملية.

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية على ان تكون بلد مركز جاذب وفاعل وليس بلد جسر يصل بين طرفين.

5- الانتقال من السياسة الجامدة الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل دول العالم.

وتحاول تركيا تجسيد هذه المبادئ في سياستها الخارجية من خلال المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة) وتوسطها في العديد من المشكلات التي ظهرت في محيطها, وتنشيط دورها في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام[26].

وقوبلت هذه السياسة باهتمام مراكز القوى الدولية وبالأخص الاتحاد الأوربي, ويبدو ان تركيا تقوم بمبادرة ذكية مع الاتحاد الأوربي (الذي أرهقها كثيراً) من خلال إيجاد بدائل اقتصادية يمكنها من اختراق أسواقأفريقيا التي تمتصهاأوربا من دون جدوى لشعوبها، وهي رسالة موجهة الى فرنسا بالذات، مفادها ان تركيا قادرة على طرح نفسها بديلاً مقبولاً، بل ربما أفضل من فرنسا التي تعاملت مع أفريقيا وشعبها بعقلية استعمارية، كما لفت اهتمام تركيا بأفريقيا انتباه لاعبين دوليين أبدو رغبتهم في التعاون مع تركيا حين عقد مسؤولين أتراك مع مسؤولين من أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوربي حول التعاون مع هذه القارة, واقترحت أيضاً فرنسا أن تنفذ تركيا بالتعاون مع الاتحاد الأوربي بعثات تجارية مشتركة في أفريقيا لمواجهة نجاح الصين في الاستحواذ على الصفقات الكبيرة مع الدول الأفريقية[27].

من خلال ماتقدم من عرض هناك عوامل جاذبة ودافعة لتركيا في أفريقيا يمكن تناول بعضها في[28]:-

1-وجدت بعض النخب التركية أن الاقتصار على تأدية المهمة الأمنية المسخرة لصالح الغرب سيؤدي لا محالة الى زيادة عزلتها وانغلاقها مع ذاتها فضلاً عن تغير ملامح المهمةالأمنية الغربية.

2-محاولة تركيا استعادة كل أو بعض مكانتها التاريخية شبه المفقودة مابين إغراءات الحصول على مكان في الاتحاد الأوربي وبين العودة الى سابق عهدها الذي كانت فيه موقع القلب من الجسد.

وفي واقع الحال ان خيبة الأمل التي إصابتها من مماطلة الاتحاد الأوربي في نيل العضوية قد يكون احد العوامل التي جعلت تركيا تراجع موقفها منه، أو بالدقة أدراكها ان الاتحاد الأوربي اخفق الى حداً ما في تحقيق الهدف منه للدولالأوربية التي أنشأته،فضلاً عن ذلك بدأت تركيا تتعافى اقتصادياً بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكومة عام 2002، وبعد مرور أكثر من (12) عاماً من المعاير التي حددها الاتحاد الأوربي لقبولها فيه ولم تلمس منه سوى الصد، وحتى في حالة قبولها عضواً فيه ستكون مزاياه الاقتصادية قليلة ولايعني لها سوى الأسم[29].

لذلك تتطلع تركيا الى ان تصبح قوة اقتصادية وسياسية رائدة في المنطقة يكون لها دور محوري وليس هامشي في إسهامات إستراتيجية بفعل ماتملكه من إمكانيات اقتصادية وسياسية وفنية وجغرافية , وأصبحت تتعامل مع مواضيع أكثرأهمية من المياه ومشروع شرق الأناضول(الكاب) وإمدادات الطاقة، بل أن تركيا بوصفها الدولة المفتقرة للطاقة قد أصبحت مركزاً للطاقة ونقل الغاز مابين جمهوريات أسيا الوسطى وأوربا والشرق الأوسط[30].

ويمكن القول ان تركيا بدأت تستشعر روحها القيادية القديمةواختارت المدخل الاقتصادي في بناء جسور التواصل مع قارتي أفريقياوأمريكا اللاتينية فضلاً عن أسيا ومنحتأفريقيا أولوية من خلال ماتسميه (الجسر الدولي للتجارة بين تركيا وافريقية)كونه يقرب رجال الأعمال والمستثمرين والشعوب من كلا الطرفين ولأنها تريد حقها من أفريقيا ويكون الصومال احد مداخلها، حينما زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الصومال عام 2011 (عندما كان رئيس وزراء) وهو أول زعيم يقوم بهذه الخطوة ملفت أنظار الرأي العام العالمي الى معاناة هذا البلد الذي تسوده فوضى كبيره، واطلاعه على مخيمات النازحين وشهدت هذه الزيارة افتتاح مشاريع نفذها الأتراك في العاصمة مقديشو ،وتضمنت هذه الجولة منح استثمارات جديدة في

السوق الأفريقية، وبهذا الصدد قال الدكتور محمد حبيب نائب رئيس جامعة اديس أبابا في أثيوبيا، ان الشراكة الاقتصادية بين تركيا وأفريقيا بدأت تقترب من تحقيق الأهداف التي اتفق عليها في القمة الأولى للشراكة الإستراتيجية بينهما،حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول القارة 23,4 مليار دولار عام 2014، فيما بلغ حجمه بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 5,7 مليار دولار، مقارنة بحجم التبادل التجاري بين تركيا ودول القارة كلها عام 2003 الذي بلغ 5,4 مليار دولار[31].

ويرى البعض أن هذا الحضور يهدف الى إظهار الزعامة التركية للعالم الإسلامي كقوة عظمى تقود الأمةالإسلامية،فضلاً عن ذلك أن اهتمامها بالصومال جاء إدراكاً منها بأهمية هذا البلد الإستراتيجية وموقعه الجغرافي الذي يربط بين القارات باعتباره ممراً مهماً للطاقة في العالم إضافة الى ثروات الصومال داخل باطن الأرض[32]*.

وقد عملت تركيا على تقوية علاقاتها بأفريقيا على كل المستويات والتي بدأت فعلياً عام 1998 وأرست العمل الدبلوماسي وفق منهجية ثابتة، حيث حصلت على منصب مراقب في الاتحاد الأفريقي عام 2005 ثم أصبحت حليفاً استراتيجياً عام 2008 ، وانضمت تركيا الى البنك الأفريقي للتنمية وعملت على تقوية علاقاتها بالمنظمات الحكومية والدولية للتنمية في شرق أفريقيا والتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الذي ساهم في إعطاءه شكلاً مؤسسياً ،كما عقد المؤتمر الأفريقي التركي عام 2008 ، واستضافتها المؤتمر الصومالي الثاني عام 2012 في اسطنبول تحت عنوان تحديد المستقبل الصومالي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وبمشاركة (57) دولة و(11) مؤسسة إقليمية ودولية وقد نوقشت فيه قضايا ملحة مثل المياه والطرق والنزاعات والطاقة[33].

ولم يتوقف الاهتمام التركي في القضية الصومالية في المؤتمرات فحسب، أذ انعكس في الزيارات المتكررة لنائب رئيس الوزراء والعديد من الوزراء لمتابعة تنفيذ المشروعات على الأرض، حتى يمكن عد الشأن الصومالي لدرجة ما قضية (داخلية)على مستوى الحكومة والمجتمع التركي، في محاولة منها لحل المشكلات الأفريقية المزمنة ومنحها قدراً أكبر من الاهتمام [34].

ومثلت الروابط الدينية والتاريخية حجر الزاوية في دعم العلاقات الأفريقية وهي ادوار جديدة في السياسة الخارجية التركية لم تكن قد خبرتها سابقاً في العهد الجمهوري، حيث كان دورها

يقتصر على تلبية احتياجات المسلمين داخل المجتمع التركي، اذ عقد الاجتماع الأول للقيادات الدينية في القارة الأفريقية في تركيا في نوفمبر من عام 2006 بحضور ممثلي (12) دولة وعقد الاجتماع الثاني في نوفمبر من عام 2011، وأصبحت تركيا تجد في ذلك وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية فضلاً عن دعم سياسة الانفتاح على أفريقيا التي تتطلب بحسب رؤيتها توظيف البعد الديني الذي ساهم في مساعدتها على خلق علاقات من الثقة مع الأطراف الأفريقية وأتاح لها أن تلعب أدواراً لايتسنى للدول الغربية ان تلعبها[35].

وقد تزامن هذا التوجه توسعاً في الحضور الدبلوماسي, وتم زيادة السفارات التركية في القارة الإفريقية حتى أصبح لها (40) سفارة، اذ تم افتتاح (27)سفارة بعد عام 2009,على حين كانت اول سفارة في أثيوبيا عام 1926[36]، كما افتتحت تركيا قنصلية عامة في جوبا بعد اعترافها بجمهورية جنوب السودان بتاريخ (9تموز عام 2011) وهو تاريخ إعلان استقلال جنوب السودان وتجري الأعمال لتحويلها الى سفارة[37] .

وبغية التوغل أكثر في معلومات القارة الأفريقية فأنها تضم (54) دولة وقد يصل عدد سكانها الى مليار نسمة وهي ثاني اكبر قارة من حيث المساحة والسكان، وتمثل منطقة شرق أفريقيا مكانة إستراتيجية عالمية لكونها[38] :-

1-تطل على ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية مثل خليج عدن ومضيق باب المندب الذي يمثل بداية وممر للبحر الأحمر جعله محط اهتمام القوى الدولية لقرون طويلة.

2-ترتبط بمصالح كل القوى الدولية بسبب قربها من مصادر الطاقة وممرات نقلها ومنبعاً لنهر النيل.3-وجود تنافس بين الدول الإقليمية والعالمية للتحكم في الجزر التابعة لدول القرن الأفريقي.

4-انتشار المجاعة والكوارث الطبيعية وهي مقاربة يروج لها الإعلام الغربي والقوى المانحة التي تمد يد العون مافتئت تستخدم هذا الغطاء الإنساني لتخفي وراءه أجندة التنافس من اجل السيطرة والنفوذ الذي يشكل ابرز أبعاد الصياغة الجيوستراتيجية للمنطقة.

5-ترى الدول الغربية ان الأمن العالمي أصبح مهدداً من قبل أفراد وتنظيمات أصولية وخلايا نائمة وهو مادفعها الى احتواء هذه الدول الهشة والضعيفة .

6-تزامن مع انتهاء الحرب الباردة تغيَر معالم خريطة الصراعات السياسية بخاصة في القرن الأفريقي حيث استقلت اريتريا ودخلت في صراع مع إثيوبيا كما ان الصومال تفككت وتفتقد الى السلطة المركزية ودخلت في حالة فوضى.

ولعل ظاهرة الصراعات والنزاعات الاثنية والدينية وغيرها تكون ظاهرة للعيان في أفريقيا ونتائجها هي احد السباب الحروب الأهلية، وأصبحت الثروات الطبيعية منذ اكتشافها عبئاً ثقيلاً ومدعاة للحروب والفقر والقتل في أفريقيا ، ويكاد تصبح الثروة والحرب وجهان لعملة واحدة، فيما يتصدر الماس قائمة الثروات الذي شكل مع السلاح والحروب بؤر للتوترات والنزاعات، ويمكن القول أينما ظهر الماس ظهرت النزاعات والمصالح، بينما تعتبر أمريكا وإسرائيل وبلجيكا وبريطانيا والهند من اكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم وهي ذات الدول المستوردة للماس الأفريقي[39].

يمكن القول ان الطبيعة الصراعية تطغي على المشهد الأفريقي وتكون أحياناابالغة التعقيد وتشهد أنماط من الحروب الأهليةوالإقليمية والتوترات الحدودية والصراع على الموارد الطبيعية مما ينتج عنه تكريس عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وظهور جيل من القادة تولوا السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والقوة ومحاولتهم الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة لاكتساب الشرعية [40].

لذلك أصبحت أفريقيا سوقاً مهماً لتصريف الأسلحة ،ويمكن عد المسرح الأفريقيالأوللنزاعات في العالم وكأنه نوع من الابتلاء، ولا تخلو منطقة واحدة في القارة عن النزاعات القائمة أو المؤجلة أو المنسية أن لم يكن بين الدول فأنها قد تكون مع أعراق وجماعات في الدولة الواحدة، ويرجع ذلك الى طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتطور الجيوستراتيجي للمنطقة والذي أسهم في إعادة صياغتها وتركيبها أكثر من مرة واحدة[41], بسبب طبيعة حدود القارة وهي الفريدة بالعالم والأكثر شيوعاً في ان تصبح أزماتها الداخلية ذات أبعاد تصيب دول الجوار ، كما ان التدخل العرقي والديني والثقافي يحول دون احتواء هذه الأزمات في حدود الدولة الواحدة[42] .

من جانب آخر ان أفريقيا تُعرَّف بأنها خزان العالم من الثروات الكامنة في باطن الأرض، إذأنها تملك ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم وتستحوذ على 89% من البلاتين في

العالم و 81% من مادة الكروم و 61% من المنغنيز و60% من الكوبالت فضلاً عن امتلاكها لما يقرب عن خمس احتياطي العالم من الماس والذهب واليورانيوم، وتستحوذ على 9,5% من انتاج الطاقة في العالم بما في ذلك 12,1% من الإنتاج العالمي من النفط الخام و 6,6% من الغاز الطبيعي و 9,7% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ، بينما تستهلك اقل قدر من الطاقة للفرد الواحد، فهي تستضيف 3,6% من طاقة التكرير العالمية ، وتولد 3,1% من الكهرباء في العالم وتستهلك 9% من إجماليأنتاجها من النفط وتصدر الباقي،فحصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة تصل الى 3% فقط بالمقارنة بحصتها من السكان 14% من سكان العالم ، بينما تستهلك أمريكا 25% من أنتاج الطاقة بالعالم رغم ان سكانها يمثل 5% من سكان العالم ودول الاتحاد الأوربي تستهلك 15% من الاستهلاك العالمي للطاقة [43].

ولدعم الدراسة الذي نحن بصددها فأفريقيا توصف أنها قارة الإسلام ويرتكز نسبة توزيعهم في الوسط والجنوب، وربما يرجع السبب الى التأثر في حركات انتشار الإسلام في المناطق المجاورة، حيث تمثل منطقة الشمال أفريقي اكبر نسبة من المسلمين قياساً الى هويتها العربية الإسلامية، حيث سجل عدد المسلمين بها بحسب إحصائيات أعوام 2000-2003 قرابة 90,9 % تليها منطقة الغرب الأفريقي 62,7 % وتبلغ منطقة الشرق الأفريقي قرابة النصف 49,7 % من المسلمين وتبلغ في الوسط 15,4% والجنوب 10,2% ، وهناك إقبال من الافارقه على اعتناق الإسلام بأعداد كبيرة رغم تحديات قوى التبشير العالمي وفي المقدمة مجلس الكنائس العالمي حيث يسعى الى استغلال حالة الفقر الذي يعيش فيه معظم سكان القارة من المسلمين من أجل تنصيرهم، وايضاً وجود تحدي آخر وهو العادات غير الصحيحة التي تم خلطها بتعاليم الدين لدى المسلمين بسبب الجهل بالإسلام وخصوصاً في المناطق النائية وداخل الغابات، او مخالطة بعض الديانات التقليدية او ممارسة الطرق الصوفية وهناك اعتقاد واسع بالسحر والشعوذه[44].

لذلك نخلص الى القول أن أفريقيا تبقى مهمشة نسبياً بسبب ضعفها في جاذبية الاستثمار، حتى وان سبق ووقعت بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض بلدانها فإنها تمثل

إعلان نيات أكثر منها اتفاقيات يكون لهاتأثير واضح في تدفق التجارة والاستثمارات وهي وضعية مقلقة[45] .

والمزايا التفضيلية التي تتمتع بها تركيا عن غيرها من الدول في توجهها الأفريقي والتي نعتقد أنها داعمة لها وهي[46] :-

1-وجود عوامل دينية وثقافية مشتركة بينها وأكثر دول أفريقيا .

2-تركيا الأقرب لأفريقيا تاريخياً وجغرافياً من روسيا والصين والبرازيل وغيرهم.

3-ليس لتركيا ماضي استعماري مثل فرنسا وبريطانية والتي استفادة هذه الدول من خيرات أفريقيا ولم تخفف من معاناتهم، وتقدم تركيا نفسها بشكل آخر دون عُقّد.

4-تركيا هي الدولة الثالثة في تقديم المساعدات غير المشروطة لأفريقيا .

5- وجود قلق غربي من تصاعد دور الصين في أفريقيا.

6- تركيا أكثر حرية من إيران وإسرائيل بسبب البيئة العدائية نسبياً لهما.

7- لدى تركيا خبرة عملية في مواضيع التنمية والبنية التحتية مع خبرة أمنية وعسكرية بواقع وجودها في حلف شمال الأطلسي.

التحديات التي تواجه تركيا في أفريقيا

1- المنافسة مع القوى الخارجية في المجالات كافة والتدافع الدولي الجديد على أفريقيا والذي يمكن عده بداية لمسيرة نهب جديدة للقارة ، فالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والصين يسعون الى تعزيز قبضتهم على النفط والموارد الطبيعة الأخرى في أفريقيا، بل تشمل المصالح الإستراتيجيةالأمريكية ليس فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة والموثوق بها، بل أيضا حصار النفوذ الصيني المتزايد ومقاومة قوى التطرف الديني، ولا شك ان الجبهة الجديدة في المعركة ضد الإسلام الثوري وقضايا الطاقة والأمن تشكل مزيجاً مرعباً من التدافع القديم والجديد على أفريقيا، وهو مايبرر النزعة العسكرية الأمريكية المصاحبة للحملة الدولية ضد الإرهاب، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بنحو (عشرة) مواقع افريقية لتزويد سفنها بالوقود ولا يشمل نموذج الهيمة العسكرية الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية فحسب من خلال التدخل المباشر كما حدث في الصومال وساحل العاج وليبيا، ولكنه يشمل أيضاً بناء القواعد العسكرية والتعاون الأمني

والتدريبات العسكرية، وتظهر بعض التقديرات ان القيادة الأمريكية (أفريكوم) قامت بأنشطتها العسكرية مع لا يقل من (49) دولة افريقية[47] .

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على النفط الأفريقي من أجل محاصرة نفوذ الدول الأخرى فضلاً عن أدارة أعلى مخزونات النفط العالمية مما يسهل تحكمها في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة، ولتقريب الصورة أكثر فأن خليج غينيا في غرب أفريقيا يعد أهم مركز انتاج النفط من المياة العميقة في العالم اذ وصل إنتاجه لمستوى 9,5 مليون برميل يومياً بما يعادل 11% من الإنتاج العالمي الى جانب جودة الخام الأفريقي قياساً لنظيره في الخليج العربي كونه خالي من الكبريت المناسب لمواصفات المصافي الحديثة[48] .

ولعله القول ان التنافس على أفريقيا ومنذ تسعينيات القرن الماضي قد ارتبط أساساً بالدور الصيني وسعيها للحصول على الطاقة وفتح أسواق جديدة واعتمادها على إستراتيجية جديدة في تنويع مصادر النفط من خلال تقديم قروض مخفضة الفائدة وإعفاء بعض الدول من الديون ووضع تعريفات كمركية تفضيلية وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية، فضلاً عن كون الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض الدول مثل الصومال، اريتريا، إثيوبيا، وتعزيز التعاون العسكري مع جيبوتي بخاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية فيها[49].

وفي المقابل شرعت الصين على وضع منشأة عسكرية في مناطق حساسة على خطوط المواصلات البحرية التي تمر عبرها إمداداتها النفطية[50] .

كما اندفعت إيران بقوة نحوه أفريقيا أبان الثورة الإيرانية عام 1979 ونظرت اليها باعتبارها قارة المستضعفين الذين يحتاجون الى مد يد العون في المجالات كافة، ولا تختلف إيران عن بقية الدول الأخرى فأنها تنظر الى أفريقيا لكونها تمثل ثلث مقاعد منظمة الأمم المتحدة وتشكل دول أفريقيا نصف مجموع دول منظمة عدم الانحياز وكانت تمثل حليف محتمل لإيران في حربها ضد العراق آنذاك، وفي الوقت نفسه تمثل أفريقيا مساحة مناسبة لتبني أفكار الثورة الإيرانية ، وقد تجسد ذلك من خلال زيارة كبار المسؤولين والرؤساء الإيرانيين الى أفريقيا منذ عام 1996 عندما زار الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني (ستة) دول أفريقيا وتبعه الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بزيارة أخربعام 2005 الى (تسعة) دول افريقية، ويمكن عد هذا

التوجه له أبعادأخرى منها كسر الحصار الغربي المفروض عليها من خلال كسب مناطق نفوذ جديدة في أفريقياوأيضا السعي للحصول على مادة اليورانيوم من الدول الأفريقية، لذلك قامتإيران بأنشاء مصنع للسيارات الإيرانية في دولة السنغال ووعدتها إيران ايضاً بإنشاء مصفاة للنفط ومصنع للكيمياويات وآخر للجرارات(51) .

ولإسرائيل تاريخ طويل مع أفريقيا يمتد منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث دارت اقتراحات داخل الحركة الصهيونية بإمكانيةإقامة دولة يهودية في أوغندا او كينيا الى جانب فلسطين، لكون أفريقيا تعد عمقاً استراتيجيا وحزاماً امنياً يطوق المنطقة العربية فضلاً عن غناها بالموارد الطبيعية والموارد المائية، وزاد ذلك في الألفية الثانية عند حصول المد الإسلامي في بعض الدول المحيطة بإسرائيل حيث أصبحتأفريقيا هي صمام الأمان والعمق الاستراتيجي الذي تولي له السياسة الإسرائيلية أهمية كبيرة فضلاً عن تطويق مصر والحصول على موارد نهر النيل وتحويلها الى مشروعات مائية بخاصة في إثيوبيا(52).

لذلك تستخدم إسرائيل أدوات قوتها الناعمة المتعدد لكسب قلوب وعقول الأفارقة وأيضاً استخدام ملف المياه للضغط على مصر في محاولة منها لمواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في القارة(53).

وعززت إسرائيل وجودها في أفريقيا عبر مجالات عدة منها الأجهزة والمؤسسات الصهيونية وأبرزها المنظمة الصهيونية العالمية وإقامة قواعد عسكرية في بعض دول القرن الأفريقيوأصبحتالأسلحة الإسرائيلية بموجب هذه السياسة منتشرة في مناطق القارة وبخاصة دول منابع نهر النيل ودول أخرى مما جعل حركة التمرد في القارة ترتبط بعلاقات مباشرة مع الموساد الإسرائيلي، بل وجود مكاتب في دول افريقية عدة يعمل فيها ضباط سابقون في الجيش الإسرائيلي تكون مهمتهم عقد صفقات بيع الأسلحة(54).

وهنا لابد من تأكيد حقيقة ألا وهي ان نهر النيل يمتد لمسافة (6700) كيلومتر ويعد أطول نهر في العالم عابراً (عشرة) دول افريقية وهي :- إثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، تنزانيا ، رواندا، زائير ، بورندي، اريتريا، مصر، وأن تعدد منابعه وتشعباته قد فرض وضعاً في غاية الأهمية والتعقيد،إذ يجري مع روافده في دول افريقية تتسم أوضاعها الاقتصادية والسياسية بعدم الاستقرار، مما يتطلب التفكير الجدي بأهمية الحفاظ على انسيابية مياهه من قبل مصر

والسودان وخصوصاً مصر التي تعتمد كلياً على مياهه، وبدأت أول محاولاتها في هذا المجال عام (1882)، ولكن مواقف إثيوبيا بشأن استغلال مياه النيل تثير شكوكاً حول مستقبل مياه النهر ومحاولاتها التأثير السلبي على جريانه الذي تغذي روافده (84%) من مياه نهر النيل الكلية مما يولد مخاوف من مخاطر المستقبل التي تقوم بها إثيوبيا ، ومنها رغبتها في إقامة عدد من السدود على روافد نهر النيل الأزرق بمشاركة إسرائيل وتأكيد موقفها المستمر بأنها تحتفظ بحقها في استغلال المياه التي تنبع من أراضيها دون التقيد بمصالح الدول الأخرى المستفادة وخصوصاً مصر[55].

2- خطى الأفارقة خطوة متقدمة من أجل التكامل في العلاقات الأفريقية . الأفريقية بخاصة في المجال الاقتصادي بهدف توحيد أجزائهم المتناثرة بكيان واحد يتكلمباسمها وأسماع صوتها ووضعها على الطريق الصحيح لتعوض مافاتها من سنين الاستعمار، وقد تمثل ذالك بتأسيس الاتحاد الأفريقي وتشكيل منظمات ذات طابع اقتصادي مثل (الايقاد) و(الساحل الصحراء) و(الايكواس)، وأيضا شرع الأفارقة في أقامةالأسواق المشتركة مثل (الكوبيسيا) وهذه المنظمات والتجمعات ضمت مجموعه من الدول المستقلة التي تسعى الى تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي من أجل التنمية وتطوير مواردها الطبيعية والبشرية [56].

3- معاناة بعض دول القارة من مشاكل أمنية ونشاط حركات موصوفةبالإرهاب، فضلاً عن اتسام السياسات الداخلية بالطابع النزاعي الذي يتخطى البدائل السلمية والذهاب الى البديل المسلح دون استحضار الوسائل الشرعية والدستورية، و مما يعزز ذلك عجز الحكومات المركزية من التعامل مع النزاعات عسكرياً من دون دعم خارجي، لذلك تتجه العديد من الخلافات الداخلية الى الخيار العسكري، ولجوء الإطراف غير الحكومية الى القوة الخارجية لتعديل ميزان القوى، بخاصة ان البيئة الأفريقية شديدة الاستجابة والجاهزية لاستقبال وتصدير النزاعات البينية والداخلية، رغم ان الإرادة والرغبة لتسوية النزاعات حاضرتان في الوجدان الأفريقي ولكن اليد قصيرة[57].

4-وجود تحديات تقيد الحركة التركية من تحقيق أهدافها حيث واجه الاستثمار التركي في أفريقيا عقبة عدم معرفة رجال الإعمالالأفارقة بالسوق التركية مع ضعف مشاركة الدول الأفريقية في المعارض التركية، فضلاً عن عدم وضوح القوانين الأفريقية الخاصة بالاستثمار مما جعل المستثمر اقل حماساً وأكثر خوفاً فضلاً عن عدم الجدية لدى بعض المؤسسات الأفريقية وضعف إمكانيات المكاتب التجارية الأفريقية في تركيا مقارنة عن مثيلاتها التركية في أفريقيا، وفي جميع الأحوال يبقى هذا التحدي مرهون بظروف القارة المأزوم[58].

4- مجالات نجاح السياسة الاقليمية التركية اتجاه افريقية

يبدو ان الدور التركي المتنامي أتجاه أفريقيا يحتاج الى مزيد من الوقت لكي ترتسم ملامحها ، صحيح ان تركيا رسمت الأطر النظرية للدور لكنها وجدت عند التطبيق العملي ان ذلك يوصلها الى الاصطدام بقوى تشكل عنصراً أساسياً في علاقاتها الدولية وفي محيطها الجغرافي، ويرى الكثير من المحللين انه يسود شعور في تركيا أنها مستهدفة من إسرائيل والغرب في دورها الإقليمي والدولي، بل في أي انجاز له بعُد عالمي، بعد ان أحدثت التحولات في السياسة التركية تجاه المنطقة ومناصرة القضايا الجوهرية ارتياحاً واسعاً لدى العرب والمسلمين، وعند الحديث على ارض الواقع فأن الدخول التركي الى أي منطقه لها حدوداً لايمكن لها تخطيها، ولاتضطر للتحرك لأي مبادرة تضللها علامات استفهام[59] .

ويبدو أن تركيا واثقة من نفسها كونها تتمكن من الحديث مع الجميع من دون مؤاربة حول أكثر من ملف والتعاطي مع مجمل التعقيدات القائمة بهدوء وعقلانية، لأنهامهيأة تاريخياً وحضارياً ودينياً للحديث بعمق وصراحة دون مراوغة [60].

وحيث تسعى الى تطوير إستراتيجية تتجاوز محيطها لإيجاد مجال حيوي جديد لطاقاتها وإمكانياتهاالإنتاجية والفنية على نحو يؤدي الى مكاسب اقتصادية والبحث عن سوق واسعة، ولتحقيق هذه الرؤية تسعى تركيا الى إيجاد حل المشكلات المزمنة في القارة الأفريقية[61] .

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى أفريقيا في كانون الثاني من عام2015 والذي بدأها في إثيوبيا مركزاً على مجال الطاقة الصديقة للبيئة واستعداد تركيا للتعاون في إنتاجها وبيعها الى دول الجوار مثل جيبوتي وكينيا، حينها وقّع الرئيس التركي

مع نظيره الإثيوبي هيلي ماريام ديسالين اتفاقية في مجال الطاقة تتمثل في توليد الطاقة الكهربائية وتوصيلها الى البلدان المجاورة مما يجعل تركيا اكبر المستفيدين من بناء سد النهضة في إثيوبيا، وقد اختتم الرئيس التركي جولته بزيارة الصومال وتعهده للرئيس الصومالي حسن شيخ محمد الشروع في بناء (عشرة آلاف) وحده سكنية في العاصمة مقديشو، وتعتبر تركيا الصومال بوابة إستراتيجية تسيطر على مضيق باب المندب وهضبة إثيوبيا الذي بدوره يؤثر على مصالح عربية وخليجية والتحكم في جميع موانئ باب المندب مما يسهل التحكم بالصادرات والواردات من القرن الأفريقي(62) .

وعرضت تركيا على أثيوبيا الخبرة التركية في بناء السدود وخاصة سد النهضة الذي يثير أزمة مع مصر ووجدت استجابة من الجانب الإثيوبي كون تركيا تعتبر احد الدول الشريكة لاثيوبيا في التنمية(63) .

فيما أعرب متخصصين في شؤون المياه مصريين وألمان ان سد النهضة يمثل اغتيالاً لمصر وان مصر لن تبقى مصر مشيرين بذلك الى جملة منالحقائق، منها ان السد العالي في مصر ينتج (2000) ميكاوات من الكهرباء، على حين من المقرر ان ينتج سد النهضة (14000) ميكاوات وهو مايزيد من حاجة إثيوبياإضعافا مضاعفة وسيكون السد (العاشر) عالمياً في إنتاج الكهرباء، فيما تتراوح حصة مصر من مياه نهر النيلما بين (52-55) مليار متر مكعب سنوياً ، وتسقط إمطار على الهضبة الإثيوبية سنوياً تقدر بحوالي (900) مليار متر مكعب من المياه،وان ملئ السد الجديد من المياه يحتاج من (3-6) سنوات وسيصل مصر (18) مليار متر مكعب سنوياً في الوقت الذي يجري في إثيوبيا (13) نهراً أنشأ عليها (13) سداً وتؤمن لها (123) مليار متر مكعب من المياه سنوياً،بينما لايوجد في مصر سوى نهر النيل(64) .

والمفارقة هنا أنأي تصدع أو انهيار لسد النهضة سيؤدي الى دمار السد العالي في مصر وإغراق أجزاء كبيرة من مصر والسودان،بما يعني ان على هاتين الدولتين ان تحميا سد النهضة إذا ما تم بنائه، لذلك ذهب الخبراء العسكريين الى ابعد من ذلك عندما قالوا ان سد النهضة هو مؤامرة إسرائيلية لتجويع مصر وتعجيزها وبالتالي السيطرة على الشرق كله، لأن إسرائيل هي التي ستقوم بتسويق (80%) من أنتاج الكهرباء والذي سيغطي استهلاك (56)

دولة على الأقل، وأعلنتإسرائيل ذلك عند اتفاقها مع إثيوبيا للمساهمة في بناء سد النهضة مقابل تسويق الكهرباء [65].

فيما يقول احد المعارضين الاثيوبين من جبهة تحرير منطقة اوغادين احمد عبد الحميد (أن الأتراك يمثلون الوجهة الصهيونية في أفريقيا بخاصة في بناء سد النهضة التي تدعمها إسرائيل لمحاربة مصر والسودان) مضيفاً (نعرف جميعاً تحسن العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل رغم تظاهر السلطات التركية بعدائها ضد إسرائيل) وأشار (أنالأتراك يساعدون إثيوبيا على التحكم بالمنطقة عسكرياً أولاً ثم اقتصاديا ثانياً لتنفيذ غرض إسرائيلي في السيطرة على المنطقة وحصار المنطقة العربية)، بعد أن بلغ حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا وتركيا نحو (400) مليون دولار سنوياً والتطلع الى زيادته الى (500) مليون دولار سنوياً، فيما نفذت شركة تركية خط سكك حديد شمال شرق إثيوبيا[66].

ويجب ان نثبت هنا حقيقة إلا وهي انحسار الدور المصري في أفريقيا خلال الأعوام العشرين الماضية قد لعب دوراً في إتاحة الفرصة لإسرائيل وغيرها على تعزيز علاقاتها مع أفريقيا عبر مداخل عدة[67] .

فيما ذهب المحللين المشاركين في الندوة التي أقيمت على هامش معرض القاهرة الدولي للكتاب بتاريخ 2014/2/3 عند استعراضهم كتاب المؤلف الدكتور حمدي عبد الرحمن المهتم بالشأن الأفريقي، بالقول ان تركيا دخلت على سد النهضة كما توغلت في بقية الدول الأفريقية حيث يتواجد الرئيس التركي اردوغان وزوجته في قلب الصراع في الصومال وفي المقابل لم يذهب سفير مصري الى هناك رغم أن الصومال كانت امتداد لمصر[68] .

ولإسرائيل دور في تصعيد الخلاف مابين إثيوبيا وكل من مصر والسودان من خلال تقديم تسهيلات كبيرة لدول منبع نهر النيل وتبني مشاريع جسور وسدود تشارك بها شركات إسرائيلية وأمريكية،وتبدو إسرائيل وكأنها أحدى دول الحوض المتحكمة في منظومة النيل بهدف إضعاف مصر التي لم تكفيها كمية المياه الحالية وبخاصة في المستقبل القريب بسبب تزايد عدد سكانها والضغط عليها حتى تعيد النظر في عدد من المشروعات وبالأخص فكرة مد إسرائيل بمياه نهر النيل عبر أنابيب والذي سبق ورفضته مصر لدواع متعددة[69] .

ورغم حدوث جفاء وأزمة ثقة حادة بين إسرائيل وتركيا لمواقف لسنا بصددها، ولاعتبارات بنيوية تتعلق بجذور وخصوصية العلاقة، كان للمتغير الأمريكي فيها دور محوري في الحرص على بقاء دفئ العلاقة بما يخدم مصالح إسرائيل وأمريكا، وان اضطرت الولايات المتحدة في بعض المواقف بالضغط على تركيا وحملها تقديم بعض التنازلات حال حدوث توتر في علاقاتها مع إسرائيل لأي سبب كان، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أنإسرائيل وتركيا غير قادرتين عن الاستغناء عن بعضهما على الأقل في المدى المنظور، وهو مايجعل من مساعي كليهما لتجديد التوتر العارض أو البحث عن أصدقاءآخرينأو حلفاء بدلاء مجرد محاولات محسوبة لاستعراض القوة وإظهار القدرة على الاستغناء الوهمي بغية تقديم مسوغ لإقناع كل منهما للأخر بأن لاسبيل أمامه للتخلي عن الآخر مهما تداعت الأزمات وتوطدت العلاقات مع شركاء جدد على المستوى الإقليمي والدولي(70).

وتعي تركيا جيداً أن تأثر علاقتها سلباً مع إسرائيل سينعكس بالضرورة على نحو أكثر سلبية على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل قد يفقدها دعمهم وحتى لايثير حفيظة اللوبي اليهودي في أمريكا (أيباك) القادر على إثارة عدد من الملفات ضد تركيا(71).

أما بالنسبة الى إسرائيل فأن تعاظم الدور التركي في اية منطقة لايشكل تهديداً لوجودها مادامت تركيا مرتبطة في خياراتها الإستراتيجية بالغرب، سواء بالسعي للانضمام الى الاتحاد الأوربي أو في عضويتها في حلف شمال الأطلسي، الاأن إسرائيل تراقب جيداً مدى إمكانية انعكاس تحولات السياسة الخارجية التركية على تحولات تركيا الغربية، وتجدها إسرائيل أنها ضمن الحدود المعقولة ولم تمس الخطوط الحمر(72).

وتمثل تركيا احد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في المنطقة بصورة عامة بسبب البعد الجيوستراتيجي لتركيا الذي منحها ميزة تنافسية وقدرتها على تقديم نفسها للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، ولوجود حاجة غربية وأمريكية ملحة ومحسوبة للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومناطق أخرى خاصة بعد دخول أمريكا للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة مايسمى الحرب على الإرهاب(73) .

لذلك كرر وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو آنذاك خلال زيارته الى واشنطن في آذار من عام 2009 بقوله ان الخيار الغربي –الأوربي هو الخيار الاستراتيجي لتركيا، فيما كان يقول الرئيس التركي السابق عبدالله غول خلال زيارته الى مصر عام 2008 ان العلاقات مع العالم الغربي ليس بديلاً من الانضمام للاتحاد الأوربي رغم ان المسار الأوربي في الإصلاح الداخلي هو الذي أتاح لحزب العدالة والتنمية اختراق أسوار العلمانية والنخبة العسكرية،وفي خضم التساؤلات عما اذا كانت تركيا قد غيرت وجهتها نحو الشرق بدلاً من الغرب،قال احمد داود اوغلو انه (يجب ان لا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة)[74].

لذلك سعت تركيا الى تطوير دورها وتأسيس علاقات عمل مع الأطراف والصراعات الإقليمية فضلاً عن مكانتها الأكثر مصداقية على إيصال الرسائل الغربية و توجيه الأنظار وتعزيز الولاء اليها، بسبب انعدام الثقة المطلقة عند الآخرين بالغرب [75].

وبغية تحقيق تركيا إستراتيجيتها تجاه أفريقياكي تتواءم وتتلاقى مع الإستراتيجية الأمريكية والغربية ولأنها تريد ان يكون لها حصة ودور في أفريقيا، فقد ركزت على الصومال ليكون احد مداخلها الى أفريقيا، لأنه التفكير الإستراتيجيالأمريكي بمحاربة الإرهاب وضع أفريقيا في مكانه مهمة بسبب تنامي مشاعر العداء لأمريكا في كثير من الدول الأفريقية، بخاصة في الصومال التي ينظر اليها الأمريكيون أنها حاضنة لتنظيم القاعدة، والاهم من ذلك ان تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يجعل من أفريقيا بيئة خصبة للتنظيمات المعادية للغرب، فضلاً عن النفط الأفريقي الذي يمثل مصلحة قومية إستراتيجية لاتخاذه بديلاً عن نفط الشرق الأوسط، حيث توفر أفريقيا (خمس) واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ومن المتوقع ان تفوق وارداتها من نفط الخليج العربي[76] .

استراتيجيات السيطرة على مراكز الطاقة

شهدت أفريقيا عقب انتهاء الحرب الباردة حالة من تراجع الاهتمام الدولي بقضاياها، واخذ المسؤولين الامريكيين آنذاك يرددون أن المصالح الأمريكية في القارة قد انتهت، ولكن بعد أحداث (11 ايلول 2001) والاستعداد الأمريكي لحرب العراق وإضرابات العمال في فنزويلا وتهديدات رئيسها السابق هوجو شافيز الدائمة بقطع إمدادات الطاقة إضافة الى الاضطرابات الأمنية التي شهدتها المملكة العربية السعودية عام (2003) قد

أعادت القارة الأفريقية الى دائرة الاهتمام الدولي بخاصة فيما يتعلق بأمدادات الطاقة وظهرت استراتيجيات جديدة لتنويع مصادر استيرادها لتلافي الضغوط التي تتعرض لها الدول عند مواجهتها للازمات النفطية(77).

وفي حوار مع الدكتور حمدي عبد الرحمن مؤسس برنامج الدراسات المصرية ـ الافريقية في جامعة القاهرة والذي سبق ذكره، قد أكد أن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي قد أضاف بعداً جديداً في التنافس الدولي بحيث جاءت الى جانب الدول الاستعمارية السابقة قوى جديدة فاعلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرها فضلاً عن قرب القرن الأفريقي من مصادر النفط في الخليج العربي،وهو الأمر الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكية الى محاولة الدفاع عن هذه المصادر، بل الهمالأكبر هو المحافظة على أمنها القومي بأي ثمن، ويتضح ذلك من خلال أنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي وتأسيس قيادة مركزية خاصة بأفريقيا، مما يعني ذلك ان التنافس الدولي على النفوذ والثروة في المنطقة قد أسهم بشكل مباشر وغير مباشر على إضفاء مزيداً من التعقيد والتشابك وخاصة بعد ظهور النفط في كثير من الدول مثل تشاد والسودان والصومال الذي أضاف بعداً جديداً لطبيعة التوترات القائمة، ويمكن ان نشير ان احد أهداف (الافريكوم) سابقة الذكر، كما حددتها الإدارة الأمريكية، يتمثل في محاربة النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة وتأمين الوصول الى منابع النفط في المنطقة (78).

وأيضاً متابعة المنظمات الإرهابية والذي أكدها الرئيس الأمريكي بارك أوباما حينما أشار بتاريخ 2015/9/11 في خطابه لأحياء الذكرى (الرابعة عشر) لهجمات (11 ايلول 2001) بقوله (ان خطر الإرهاب مازال قائماً من قبل منظمات إرهابية)(79) .

مؤشرات التحرك التركي نحو أفريقيا

وجدت تركيا أن أفضل آلية يمكن ان تستخدمفي سياستها الخارجية تجاه أفريقيا هي التركيز على إستراتيجية التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية ومن ثم تأتي آلاليات الأخرى تباعاً بحسب الأهمية لتوسيع فرص تحركها, وقد اعتمدت منذ عام 2003 علىأدوات أقامة المعارض والبعثات ومجالس الأعمال واللجان الاقتصادية المشتركة والاتفاقيات التجارية ودعم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتوفير التقنية وزيادة الأنشطة المصرفية, وبلغت

الصادرات التركية الى افريقية عام(2012) مبلغ قدره (13,3)مليار دولار مقابل (2,1) مليار دولار عام 2003 , وتهدف تركيا الى رفع أجمالي حجم التبادل التجاري الى (50) مليار دولار، من جهة اخرى افتتحت أدارة التعاون التجاري والتنسيق التركية مكاتب لها في أديسأبابا في عام (2005) والخرطوم عام (2006) ودكار عام (2007) وقد نفذت هذه الإدارة مشاريع في (37) دوله افريقية, فيما بلغت المساعدات التنموية التي قدمتها المؤسسات العامة التركية لدول جنوب الصحراء الأفريقية في عام (2009) مبلغ مقداره (43,729) مليون دولار وقدمت منظمات المجتمع المدني التركية مساعدات بلغت (52,608) مليون دولار , فيما وفرت تركيا منح دراسية سنوية للطلاب في أفريقيا[80].

نستشف مما تقدم ان الدافع الاقتصادي يأتي في طليعة الدوافع الأساسية بل الأهم من بين دوافع التحرك التركي نحو القارة الإفريقية ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة والأسواق الواعدة وفرص الاستثمار الكثيرة, وذلك بعد أن راجعت ميزانها التجاري فوجدت أن شريكها التجاري الأول هو الاتحاد الأوربي الذي يشكل (52%) من حجم تجارتها الخارجية وتأتي بعده كل من روسيا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا ثم تأتي بقية دول العالم الأخرى, لهذا ينصب التركيز التركي على الفرصة التي توفرها السوق الأفريقية والتي هيأسرعالأسواق نمواً في العالم وأن تطوير هذه الفرص مع الأفارقة واعده وكبيرة, كما أن تركيا بدأت تعي أهميتها الاقتصادية وثقلها في الموازين التجارية ضمن محيطها الإقليمي, والتي تعتبر واحدة من بين مجموعة العشرين الأفضل اقتصادياً في العالم[81] .

ويمكن إيجاز بعض المؤشرات الدالة على حجم العلاقة بين تركيا وأفريقيا وهي[82]:-

1-كان حجم التجارة بين تركيا وأفريقيا عام (2002) يقدر بـ(3) مليار دولار وقد ارتفع هذا الرقم عام (2013) ليبلغ (23,4) مليار دولار.

2-وفرت تركيا منحاً دراسية لـ(3000) طالب أفريقي كما حصل (2000) طالب على منح خاصة فيما منحت عام (2015) منحة لـ(3500) طالب .

3-يعمل في أفريقيا عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني التركية .

4-تعمل الخطوط الجوية التركية في (28) بلداً أفريقيا .

5-بلغت المشاريع التي نفذتها وكالة التنسيق والتعاون التركي عام(2012) بقيمة(772) مليون دولار وحصلت أفريقيا على ثلث المساعدات الخارجية التركية.

الخاتمة

سعت تركيا الى إعادة تركيب سياستها الخارجية لتصبح متعددة الاتجاهات والإبعاد مع تأكيد استقلاليتها فيما يبقى توجهها الأساسي نحو الغرب, رغم ان الفضاء السياسي العام يشهد تشكيك غربي بالسياسة التركية ويكتسب أحياناً نظرة سطحية وعابرة وتأكد ذلك تصريحات وتلميحات مسؤوليها ومفادها أن موضوع انحراف محور السياسة التركية ليس وارداً, بل ان السياسة الخارجية التركية تقدم خدمات لا تقدر بثمن للغرب عموماً, وهناك بعُد آخر يتمثل في سعي الولايات المتحدة الأمريكية توظيف موقع تركيا ودورها المتصاعد وعلاقاتها كحلقة مهمة في أية ترتيبات, وباتت الرؤية الأمريكية الجديدة لأفريقيا وبخاصة شرقها تقوم على اعتقاد انه على الرغم من أهمية المنطقة استراتيجياً وثرائها من الموارد الطبيعة فأنها تشكل ملاذاً أمناً للإرهاب وتهديدات محتملة للمصالح الأمريكية, وعليه فأن على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتحالف مع دول المنطقة ومن خارج المنطقة من أجل اجتثاث الإرهاب, مما يعني إعادة ترتيب خريطة التوازنات الإقليمية بما ينسجم مع الإرادةالأمريكية وحلفائها, ومن ناحية أخرى فأن التدخل الدولي في أفريقيا موجود منذ القدم وذلك لقابلية القارة على الاختراق بسبب ظواهر التخلف والتأخر في التنمية وغيرها بمعنى لديها قابلية سهولة التدخل الأجنبي, كما ان التكالب الدولي على القارة قد تغيرت ملامحه لصالح أمريكا بالدرجة الأولى وحلفائها في محاولة منها لترتيب القارة لدواع أمنية بالاستعانة بإسرائيل وهيالآمر الناهي في بعض دول هذه القارة وبخاصة إثيوبيا, وهي الذراع العسكري للولايات المتحدة الأمريكية قي القرن الأفريقي وكذلك تركيا التي هي احد أعضاء حلف شمال الأطلسي .

ومن جهةأخرى فأن أفريقيا تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم بحسب معطيات صندوق النقد الدولي وأن (عشرة) دول أفريقيا تقع على لائحة الدول (64) الأسرع نمواً في عام (2014), وأصبحت النظرة العامة مختلفة عما كانت عليه القارة في السابق,لذلك تجذب أفريقيا انتباه الدول المتقدمة ويذكرنا التاريخ ان الإسلام قد وصل الى الحبشة قبل ان يصل الى المدينة المنورة وتعد القارة الوحيدة التي تحتضن اكبر كتلة إسلامية فيها,ولاشك أن

أمريكا وإسرائيلوإيران وغيرها تواجه تحديات حقيقية ملموسة في أفريقيا والذي فتح المجال واسعاً أمام تركيا لإعادة تحقيق حلمهم على الأراضي الإفريقية والتي تقدم نموذجاً يحتذى به مسلمي أفريقيا بفعل نمط إسلامها المعتدل.

الهوامش

1–قبس ناطق محمد ، سياسة تركية الإقليمية وانعكاساتها على الوطن العربي ، أطروحةدكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، 2000،ص8.

2– محمد نور الدين ، تركيا في العام الجديد :رهانات وتحديات ، جريدة الشرق القطرية ، 1/8/ 2011

3–محمد نور الدين ، الحرب التركية الغربية، جريدة الشرق القطرية، 2010/10/17 .

4– محمد نور الدين ، المصدر نفسه.

5–محمد نور الدين ، خسائر الدبلوماسية التركية ، جريدة الشرق القطرية ،2011/4/10 .

6– هانز كرمر ، تركيا كقوة إقليمية ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 55 لسنة 1996 ، بيروت ، ص21 .

7– المصدر نفسه ، ص 27–36 .

8– طه عودة ، تركيا ودورها الإقليمي الجديد في المنطقة ، موقع المسلم الالكتروني .

9– طلعت رميح ، اردوغان يعيد تشكيل محيط تركيا ، موقع المسلم الالكتروني ، 2009/11/12 .

10– غول :لا عثمانية في سياسة أنقره الخارجية، جريدة السفير اللبنانية، العدد 11740 في 2010/11/10 .

11– هيفاء زعيتر، احمد اوغلـو...هكذا افهم الصهيونية،جريدة السفير اللبنانية11723 في 2010/10/21 .

12– محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجموعة باحثين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012، ص576 .

13– قراءة في الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط، موقع المسلم الالكتروني ، في 2004/7/4 .

14– محمد نور الدين وآخرون ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ، ص767 .

15– د.محمد السعيد أدريس ، حرب غزة ومعالم الدور الإقليمي الجديد لتركيا ، الموقع الالكتروني (صفحات سورية، 19 يناير 2009).

16– مصطفى اللباد ، تركيا والدول العربية ..... شروط التعاون المثمر،موقع الجزيرة الالكتروني، 2009/11/25 .

17– محمد نور الدين، طبيعة الدور الإقليمي التركي، أهدافه ووسائل تنفيذ ، موقع الجزيرة الالكتروني، 2009/1/25 .

18–مصطفى اللباد ، مصدر سابق.

19– خليل العناني ، تركيا والولايات المتحدة .... مصالح إستراتيجية متبادلة ، موقع الجزيرة الالكتروني.

20– الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأمريكيين ، جريدة البيان الإماراتية ، 13 فبراير 2009 .

21– محمد السعيد أدريس، تركيا مركز التحكم الأمريكي في أوربا والشرق الأوسط، صحيفة أوان ،2009/5/1 .

22–الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، جريدة الوسط البحرانية ، العدد 2832 ، في 8 يونيو 2010 .

23– د.خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة. تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 187 ، لسنة 2012 ، ص30 .

24- جيهان مصطفى ،الداهية اوجلو .... أزعج الغرب واعتادأحلام تركيا ، الموقع الالكتروني ، الإعلام العربية .

25- محمد السيد سليم وآخرون ، العرب وتحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2012 ، ص 494 .

26- محمد نور الدين، طبيعة الدور الإقليمي التركي، مصدر سبق ذكره، وينظر أيضا جيهان مصطفى، الداهية اوجلو ، مصدر سبق ذكره .

27- باسل الحاج جاسم، تركيا وأفريقيا الى شراكة استراتيجية، الموقع الالكتروني العربي الجديد، 2015/5/6.

28- غراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن2008، ترجمة أنور نجم محمود (عرضالكتاب كيفانش اولوصوي،جامعة اسطنبول).

29- مجلة العصر ، اي مستقبل لتركيا ، سياستها الخارجية بعد انتخاب اوغلو ،على الرابط الالكتروني www.alasr.ws/index/cfm?.

30- مصطفى اللباد ، مصدر سبق ذكره .

31- باسل الحاج جاسم ،مصدر سبق ذكره .

32- المصدر نفسه .

*- قام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان من عام 2002 الى عام 2014 في اكثر من (305) زيارة خارجية، كانت (24) منها الى القارة الأفريقية وتصبح عدد زياراته الى القارة (27) زيارة عندما زار (3) دول افريقية في يناير من عام 2015 ، وتركز تركيا على دول مثل اثيوبيا، الصومال، جيبوتي. ينظر بذلك، محمد سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق أفريقيا : الدوافع والمكاسب ، مركز الجزيرة للدراسات، الموقعالالكتروني 15 مارس 2015.

33- باسل الحاج جاسم ، مصدر سابق .

34- محمد اوزكان، السياسة الخارجية التركية نحو أفريقيا،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ،2014/3/6 .

35- المصدر نفسه .

36- محمد سمير الرنتيسي ، مصدر سبق ذكره .

37- معمر فيصل خولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا، الموقع الالكتروني، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 23 فبراير 2015 .

38- حوار مع الدكتور حمدي عبدالرحمن حول الشأن الأفريقي وتوقعات المستقبل المجهول، الموقع الالكتروني ، شبكة الالوكة .

39-رند حكمت، الموارد الطبيعية والحروب، سلسلة أوراق افريقية تصدر عن مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد 49 ، لسنة 2000 .

40- المصدر نفسه ، وكذلك ينظر الى الحوار مع الدكتور حمدي عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره .

41- حوار مع الدكتور حمدي عبد الرحمن ، مصدر سابق .

42- د.صلاح الدين عبد الرحمن، أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، 2008 ، ص111 .

43- أميرة عبد الحليم ، الوجه الآخ:التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد197، لسنة 2014 ، ص142 .

44- د.بدر حسن شافعي، الدعوة الإسلامية في أفريقيا .. نجاحات بالرغم من التحديات، مجلة قراءات افريقية، العدد 13 سبتمبر 2012 ، ص5 .

45- محمد اوضبجي ، الاتفاقات الدولية حول الاستثمار .. السياق الإفريقي نموذجاً ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت ، العدد 362 ، لسنة 2009 ،ص88 .
46- محمد سمير الرنتيسي ،مصدر سبقه ذكره.
47- د. حمدي عبد الرحمن ،صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام،القاهرة ، العدد 197 ، لسنة 2014 ، ص10 .
48- أميرة محمد عبد الحليم ، مصدر سبق ذكره ، ص143 .
49- التدافع الدولي نحو (القرن الأفريقي)، مجلة البيان .
50- د.عبد القادر دندن ، إستراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 196 ، لسنة 2014 ، ص152 .
51- المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وأفريقيا ، موقع الجزيرة الالكتروني .
52- نور ماهر ، التطويق المائي ، تأثيرات التحرك الإسرائيلي في حوض النيل ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 196 ، لسنة 2014 ، ص22.
53- المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي ،مصدر سبق ذكره .
54- نور ماهر ، مصدر سبق ذكره ، ص23.
55-د.مجذاب بدر عناد ، مشكلات مياه نهر النيل وضرورات التعاون ، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد العاشر ، لسنة 2000 ، ص1-7 .
56-د.عبد السلام البغدادي،الاتحاد الإفريقي والمنظمات الوظيفية –الإقليمية في أفريقيا، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 92 ، لسنة 2007 ، ص1 .
57- د.كاظم هاشم نعمة ، أزمة دارفور :السودنه والعروبة والتدويل والافرقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 314 ، لسنة 2005 ، ص92-105 .
58- معمر فيصل خولي ، مصدر سبق ذكره .
59- محمد نور الدين ، الخطاب التركي بين الواقعية والوهم ، جريدة الشرق القطرية ،2010/12/25 .
60- الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، جريدة الوسط ، مصدر سبق ذكره.
61- باسل الحاج جاسم جريدة الوسط مصدر سبق ذكره .
62- علي نور صلاد ، تركيا والقرن الإفريقي .... تهديد الامن العربي، الموقع الالكتروني، سكاي نيوز عربية ، 10 فبراير 2015 .
63- مصر تتهم تركيا بتحريض أثيوبيا ومساعدتها ببناء سد النهضة، جريدة العرب ،2014/2/13 على الرابط www.alarab .co.uk
ء64- د.عمر الحضرمي ، من سد أتاتورك الى سد النهضة، جريدة الرأي في 2013/6/15 ، على الرابط www.alarab .co.uk
65- المصدر نفسه .
66- علي نور صلاد ، مصدر سبق ذكره .
67- نور ماهر ، مصدر سبقه ذكره ، ص24.

68- ندوة مناقشة التدخل الدولي في أفريقيا مطالبات بتدويل قضية سد النهضة، على هامش معرض القاهرة الدولي للكتاب، والذي تم فيها مناقشة كتاب مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا لمؤلفه د. حمدي عبد الرحمن ،في 2014/2/3 ،على الرابطwww.mobtada.com

69- نور ماهر , مصدر سبق ذكره , ص22.

70- بشير عبد الفتاح , التحالفات البديلة والعلاقات التركية – الإسرائيلي , مجلة السياسة الدولية ,القاهرة, العدد 183 , لسنة 2011 , ص147 .

71- فاتن نصار,تركيا وإسرائيل, محددات المستقبل\ , مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد182, لسنة 2010, ص153 .

72- محمد نور الدين تركيا الى أين, دور وتحديات, مجلة المستقبل العربي, العدد 364 لسنة 2009 , ص52.

73- خليل العناني , مصدر سبق ذكره .

74- محمد نور الدين , تركيا الى اين ,دور وتحديات ,مصدر سبق ذكره , ص53 .

75- غراهام فولر , (عرض كتاب),مصدر سبق ذكره.

76- د.حمدي عبد الرحمن, أزمة القرم و الفوضى القادمة من أفريقيا,موقع الجزيرة الالكتروني, 2014/4/21 .

77- أميرة محمد عبد الحليم, مصدر سبق ذكره , ص144 .

78- حوار مع الدكتور حمدي عبد الرحمن , موقع الالوكة , مصدر سبق ذكره .

79- قناة (BBC) الفضائية , 2015/9/12 .

80- القمة التركية الأفريقية , ملتقى لتحقيق التكامل ووضع إستراتيجية (4 سنوات), الموقع الالكتروني,أخبار تركيا .

81- د.عبد السلام البغدادي , البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد , دراسات دولية , العدد الخمسون ,ص22 .

82- محمد سمير الرنتيسي ,مصدر سبق ذكره.